التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرين

محمد عبد العزيز عيد*

هدفت هذه الدراسة لتقديم قدر كبير من المعارف والمعلومات والأفكار والاستراتيجيات التى يمكن الأخذ بها وتطبيقها من أجل تطوير التعليم الفنى بنوعياته المختلفة، وتقع هذه الدراسة فى سبعة فصول الأول منها مقدمة لدراسة واقع التعليم الفنى فى جمهورية مصر العربية ، حيث أكدت الدراسات علي أهمية تحقيق الانسيابية بين كل أنواع التعليم، وبين التعليم وسوق العمل ، وأن من حق كل متعلم ممارسة بذور التعليم الفنى ، وأن يتجه للتعليم الذى يتناسب وإمكانياته ورغباته. ولكن هذا لا يتحقق فى التعليم الفنى المصرى، إذ يقبل التعليم الثانوي العام حوالى ثلث عدد الطلاب الذين يحصلون على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية، ويرفض العدد الزائد عن ذلك .

ولذلك تحددت مشكلة الدراسة فى هذا الجزء في أن التعليم الفني يقبل ثلثى التلاميذ الذين لم يحصلوا على المجموع الذى يؤهلهم للالتحاق بالتعليم الثانوى العام ، أى أن الأصل الذى يستمد منه التعليم الفنى مدخلاته يكون مجبراً على الالتحاق بهذه النوعية من التعليم ، ولا يكون تبعاً لاختياره، أو بناء على استعداداته أو قدراته أو ميوله، كما أن هناك الكثير من الأدلة على أن خريجى هذه النوعية من التعليم لا تلقى القبول من أصحاب العمل، وكثيرا ما يقال إنهم يفضلون عليها من تلقي تدريبا على العمالة مع صاحب عمل دون الحصول على أى تعليم ، أو بمجرد الحصول

* قام بإعداد الدراسة فريق بحثى مكون من : أ. د. محمد عبد العزيز عيد (باحث رئيسى)، ا.د.دسوقى حسين عبد الجليل، د. زينات محمد طبالة ،د. عزة الفندرى، د. إيمان عبد الفتاح منجى، ا. د. همام بدراوى زيدان مستشاراً ، المهندس محمد رجب شرابى مستشارا .

على شهادة التعليم الأساسى، ومن هذا المنطلق كان لزاما علينا ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين أن نحاول التعرف على واقع التعليم الفني ليكون ذلك أساسا للعمل على تغييره وتطويره. ولقد هدفت هذه الدراسة للخروج بتوصيات لتطوير التعليم الفنى بناء على الإجابات التى سيتم الحصول عليها من عينة من تلاميذه وتلميذاته ونظاره وموجهيه ومدرسيه ومدرساته ومدرسيه ومدرساته الأوائل ، ومن أهم الأسئلة التي ستجيب عليها هذه الدراسة ما يلى:

١- ما حكم التلاميذ والمدرسين والمدرسات والمدرسين الأوائل والموجهين فى كل من التعليم الصناعى والتجارى والزراعى على المناهج والكتب المدرسية التى تقررها الوزارة.

٢- لماذا يتغيب طلبة المدارس الفنية (الصناعية والزراعية والتجارية) ، وما هى أفضل الطرق التي يمكن اتباعها للتقليل من هذه الظاهرة.

٣- لماذا يتسرب بعض تلاميذ المدارس الفنية (الصناعية والزراعية والتجارية) قبل أن يحصلوا على شهادة التخرج، وما هى أفضل الوسائل للتقليل من هذه الظاهرة؟

٤- ما السبب أو الأسباب التى تؤدى لرسوب تلاميذ التعليم الفنى (الصناعيى والزراعى والتجارى) ، وما هى أفضل وأنجع الوسائل للعمل على خفض هذه الظاهرة والتقليل منها؟

٥- ما رأى نظار ومديرى المدارس والمدرسين والمدرسات والمدرسين الأوائل والموجهين العموميين فى أهمية التأهيل التربوي للمدرس وما أثر ذلك على أدائه؟

٦- هل يحتاج المدرسين لدورات تدريبية وما مجال هذه الدورات؟

٧- ما حكم النظار والمدرسين والمدرسات والمدرسين الأوائل والموجهين على إمكانات المدرسة الفنية (الصناعية والزراعية والتجارية)؟

٨- هل يثير بعض الطلبة مشاكل للمدرسين داخل الفصل الدراسى؟

٩- ما أهم المشاكل السلوكية التى تظهر فى المدارس الفنية وكيف يمكن ترتيبها من أكثرها لأقلها انتشارا؟

١٠- هل تعانى المدارس الفنية (الصناعية والزراعية والتجارية) من عجز فى مدرسيها؟

١١- ما الحكم على مدرسى التعليم الفني من حيث قدرتهم على المحافظة على مواعيدهم واعتنائهم بمظهرهم وعلى إدارة صفوفهم؟

١٢- كيف يصل طالب المدرسة الفنية (الصناعية والزراعية والتجارية) إلى مدرسته ، وكم يستغرق ذلك من الوقت؟

١٣- هل يتناول تلميذ المدرسة الفنية (الصناعية والزراعية والتجارية) طعام الإفطار ، وأين يتناوله ؟

١٤- وهل يعانى تلميذ المدرسة الفنية (الصناعية والزراعية والتجارية) من مشاكل فيما يتعلق بمياه الشرب ودورات المياه، والإضاءة والتهوية فى الفصل؟

١٥- ما تأثير مجموعات التقوية والدروس الخصوصية على أداء المدرس فى المدرسة ، وهل هناك من حل لمشكلة الدروس الخصوصية؟

١٦- هل تعتبر بيئة المدرسة الفنية (الصناعية والزراعية والتجارية)بيئة مناسبة من حيث المبنى والإمكانات؟

١٧- هل تهتم المدرسة الفنية (الصناعية والزراعية والتجارية) بالفئات الخاصة ، من موهوبين وضعاف؟

١٨- ما رأى جميع العاملين في افضل واهم الأساليب للعمل على تطوير التعليم الفنى(الصناعى والزراعى والتجارى) ؟

أدوات الدراسة

١. استبيان لطلبة وطالبات التعليم الثانوى الصناعى والزراعى والتجارى.

٢. استبيان لمدرسى ومدرسات التعليم الثانوى الصناعى والزراعى والتجارى.

٣. استبيان للمدرسين الأوائل بالتعليم الثانوى الصناعى والزراعى والتجارى.

٤. استبيان لنظار ومديرى التعليم الثانوى الصناعى والزراعى والتجارى.

٥. استبيان لموجهى المواد بالتعليم الثانوى الصناعى والزراعى والتجارى.

ولقدتم حساب الثبات لجميع المقاييس السابقة بتطبيقها على عينات من الأصل المستهدف من كل نوعية من نوعيات التعليم الفنى ولم يقل حجم العينة عن ثمانية أفراد فى جميع الحالات فيما عدا حالة الموجهين حيث لم يتعد حجم العينة ستة أفراد لكل نوعية من نوعيات هذا التعليم ، ثم أعيد التطبيق مرة ثانية على نفس العينات بعد مضى ما لا يقل عن أسبوعين ، وحسب معامل ارتباط بيرسون فيما بين نتائج التطبيقين فى كل حالة ، فجاءت النتائج لتوضح أن معاملات الارتباط تتراوح فيما بين ٠,٨٢ - ٠,٨٨ وبذلك أمكن الحكم بأن جميع الاستبيانات تتميز بقدر مقبول من الثبات.

ولقد تميزت جميع أدوات الدراسة بصدق المحتوى حيث إنها بنيت على أساس تحليل مستفيض لأهداف الدراسة، كما تمت مراجعة أدبيات التعليم الفنى بشكل متعمق ، بالإضافة إلى أن المطلوب هو التعرف على واقع التعليم الفني من العديد من المصادر ، وهو ما تحققه هذه المجموعة من الأدوات بشكل متعمق.

ولقد تم تحديد المجتمع الذي سحبت منه عينة المدارس الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات ، وهو جميع تلك المدارس بمحافظة القاهرة، ثم اختير من بينها بطريقة عشوائية مدرستان للبنين ومدرستان للبنات، ولقد اختير من هذه المدارس الأربع بطريقة عشوائية عينة الطلاب والتى بلغ عددها ١٥٠ والمدرسين والمدرسين الأوائل، كما طبقت استفتاءات النظار والمديرين على نظار ومديرى هذه المدارس الأربع.

كذلك تم تحديد المجتمع الذى سحبت منه عينة المدارس الثانوية التجارية ، وهو جميع تلك المدارس بمحافظة القاهرة ، ثم اختير من بينها بطريقة عشوائية مدرستان للبنين ومدرستان للبنات، ولقد اختير من هذه المدارس الأربع بطريقة عشوائية عينة الطلاب والتى بلغ عددها مائة طالب وطالبة، والمدرسين و المدرسين الأوائل، كما طبقت استفتاءات النظار والمديرين على نظار ومديرى هذه المدارس الأربع.

وفيما يتعلق بالمدارس الثانوية الزراعية، فلقد سحبت عينتها بطريقة عشوائية من محافظة القليوبية ، حيث اختيرت مدرستان من مدارسها، ولقد اختير من هاتين المدرستين عينة الطلاب والتى بلغ عدد ٧٦ طالبا، والمدرسين والمدرسين الأوائل، كما طبقت استبيانات النظار والمديرين على نظار ومديرى هاتين المدرستين.

أما فيما يتعلق بعينة الموجهين فلقد طبقت على عينة من الموجهين العموميين بوزارة التربية والتعليم.

ومن المؤكد أن نتائج هذه الدراسة تنطبق على المحافظات التى سحبت منها العينة أى محافظة القاهرة فى حالة التعليم الصناعى والتعليم التجارى، ومحافظة القليوبية فى حالة التعليم الزراعى، وذلك باعتبار أن العينات قد سحبت من كل منهما بطريقة عشوائية، والواقع أننا كنا نأمل فى سحب العينات من جميع المحافظات ولكن المحددات الزمنية والمادية حالت دون ذلك، ومع ذلك فان النتائج التى وصلت لها هذه الدراسة يمكن الاستفادة منها فى جميع المحافظات.

وتناول الفصل الثانى تحليل ومناقشة بيانات البحث الميدانى التى تم جمعها من تطبيق الأدوات المستخدمة فى البحث، من عينات الطلبة والطالبات والمدرسين والمدرسات والمدرسين والمدرسات الأوائل والنظار ومديرى المدارس والموجهين .

ولقد أوضحت النتائج أن العينة الكلية للطلبة قد جاءت بنسبة ١٥٪ من الصف الأول ،٢٤٪ من الصف الثانى، ٦١٪ من الصف الثالث، ويعتبر هذا تمثيلا جيداً إذ جاء التركيز على الصف الثالث وذلك حتى يستطيع المجيبون أن يقدموا لنا أحكاما أكثر دقة، بالمقارنة بطلبة الصف الأول والثانى. أما توزيع آباء عينة هؤلاء الطلبة والطالبات فلقد اتضح منها أن الغالبية العظمى فيها من الحرفيين حيث بلغت نسبتهم فيها ٣٧٪، ٢٩٪ موظفين، ١٤٪ على المعاش، ٧٪ يعملون بالتجارة، ٦٪ عاطلون ،و ٧٪ منهم لم تبين أعمالهم. ويتضح من هذا انخفاض المستوى الاجتماعى لمعظم آباء طلبة التعليم الفنى بنوعياته المختلفة. كما أنه وجد أن ٨٥٪ من أمهات الطلبة والطالبات لا يعملن، وذلك بالإضافة لنسبة ٦٪ غير مبينة ، ولهذا دلالته إذ أنه يعتبر مؤشراً على انخفاض المستوى الاجتماعى والاقتصادي لأسر الغالبية العظمى من طلبة وطالبات التعليم الفنى بوجه عام.

ويستخدم طلبة التعليم الفنى المواصلات العامة للوصول للمدرسة، وتصل هذه النسبة إلى ٨١,٤٪ لطلبة التعليم الصناعى و ٧٢,٤٪ لطلبة التعليم الزراعى، ٦٧٪ لطلبة التعليم التجارى، ولا تتناول نسبة كبيرة من التلاميذ طعام الإفطار فى المنزل ، وتصل هذه النسبة إلى ٨٤٪ فى التعليم الصناعى، ٦٢٪ فى التعليم التجارى، ٧٥٪ فى التعليم الزراعى، هذا بالرغم من العدد الكبير من الأمهات اللواتى لا يعملن، وبالرغم من أهمية وخطورة هذه الوجبة. ويزيد الطين بله أن حوالى ٢٠٪ من الطلبة يحصلون على طعام الافطار من الباعة المتجولين الذين يقفون أمام المدرسة أو بالقرب منها، وقد يدل هذا على عدم متابعة المدرسة لتلاميذها خارج أسوار لمدرسة، ويعتبر هذا

تقصيرا منها. ومع ذلك فهناك نسبة لا بأس بها تحصل على طعام الإفطار من كانتين أو مقصف المدرسة.

ويؤكد طلبة التعليم الصناعى والتجارى والزراعى بنسبة ٦١,٣٪، ٩٢,١٪، ٤١٪ على الترتيب أن هناك مشاكل فى المدرسة فيما يتعلق بمياه الشرب، وتنحصر هذه المشاكل فى انقطاع المياه وهذا بالطبع خارج عن قدرة المدرسة ، ولكن هناك نسبة كبيرة من المشاكل تكمن فى نقص عدد الصنابير واتساخ الأحواض، وفساد الصنابير، وهذا مما يؤسف له للغاية، إذ يجب أن تعمل المدرسة على توفير مياه الشرب النظيفة ، بل والمثلجة والتى يستطيع أن يحصل منها التلاميذ على كفايتهم، وألا تكون مياه الشرب من بين المشاكل التي يواجهونها. وكذلك يواجه الطلبة بنسب مرتفعة مشاكل فيما يتعلق بدورات المياه من حيث نقص نظافتها وعدم توفر المياه بها ، ونقص إضاءتها ، وسوء التهوية بها، والواقع أن أبسط المبادئ الإنسانية والصحية واحترام التلاميذ كأفراد تدعو لمزيد من الاهتمام بدورات المياه وتنظيفها وصيانتها، أما فيما يتعلق بإضاءة الفصول فلا بأس بها فى معظم المدارس الصناعية والتجارية، أما فى المدارس الزراعية فتذكر نسبة ٥٦,٦٪ أن هناك نقصا فى إضاءتها.

وتذكر نسبة ٨٦,٧٪ من طلبة التعليم الصناعى، ٧٠٪ من طلبة التعليم التجارى، ٧٣,٤٪ من طلبة المدارس الزراعية أنهم يتغيبون عن المدرسة، ويؤكد معظم المتغيبين عن المدرسة أنهم لا يقدمون شهادات مرضية أو خطابا من ولى الأمر عند الغياب ، وهذا بالطبع يعتبر تهاونا من إدارة المدرسة، وتشجيعا على عدم الالتزام . أما أسباب الغياب فتتلخص فى المرض والسفر مع الأسرة أو الأصدقاء ، وعدم فائدة اليوم الدراسى، والارتباط بالدروس الخصوصية ، والسهر والحاجة للنوم وكره المدرسة أو بعض المدرسين، والتأخر فى المواصلات لبعد المدرسة، وبالطبع يعتبر الغياب من أهم أسباب تأخر الطالب وعدم قدرته على متابعة الدروس، وهذا ما يعترف به الكثير من التلاميذ، وما أثبتته الكثير من الدراسات، ولذلك يجب متابعة واثبات عملية الغياب بمنتهى الدقة من أجل الصالح العام ، ومن أجل الحد منها.

أما المواد التى يحبها طلبة التعليم الفنى مرتبة من أكثرها لأقلها حبا فهى اللغة العربية فالرسم الفنى فاللغة الإنجليزية فالرياضيات فالتكنولوجيا بالنسبة لطلبة التعليم الصناعى، والمحاسبة الحكومية فالإحصاء فالمحاسبة المالية فاللغة العربية فاللغة الإنجليزية بالنسبة لطلبة التعليم التجارى،

واللغة العربية فالكيمياء فالميكنة فالبيولوجى فاللغة الإنجليزية بالنسبة لطلبة التعليم الزراعى. ويلاحظ من هذه النتائج ظهور اللغة العربية واللغة الإنجليزية فى جميع نوعيات المدارس على أنها من أكثر المواد التى يحبها الطلبة، وتظهر مادة الرياضيات كاختيار رابع في التعليم الصناعى، وهذا مما يؤسف له إذ أن مادة الرياضيات من المواد الهامة في عصر العلم والتكنولوجيا.

أما المواد الخمس التى يكرهها طلبة التعليم الفنى مرتبة من أكثرها لأقلها كرها فهى الرياضيات فاللغة الإنجليزية فالعلوم فالتكنولوجيا فالمقايسات بالنسبة للمدارس الصناعية ، واللغة الفرنسية فاللغة الإنجليزية فالمحاسبة الحكومية فالإحصاء فقانون العمل بالنسبة للمدارس التجارية، والفيزياء فالرياضيات فالمحاصيل فهندسة المصانع فالميكنة بالنسبة للتعليم الزراعى. ويلاحظ مما سبق أن طلبة التعليم الصناعى بوجه عام يكرهون مادة الرياضيات ، والتكنولوجيا وهما مادتان أساسيتان في التعليم الصناعى، كما أن طلبة التعليم التجاري يكرهون اللغات الأجنبية بالرغم من أهميتها فى التجارة فى العصر الحالى، كما أنهم يكرهون المحاسبة الحكومية والإحصاء وهى مواد هامة فى الجانب التجارى، وتأتى الفيزياء على رأس القائمة فى المواد التى يكرهها طلبة التعليم الزراعى، وتتبعها الرياضيات بالرغم من أهميتها فى الهندسة الوراثية وغيرها من التطورات فى الميدان الزراعي.

ويتضح من ذلك أن الطالب قد يكون فى مجال دراسة لا يتوافق مع ميوله واستعداداته وقدراته واهتماماته ، وقد تكون له ميول واهتمامات واستعدادات فى مجال آخر ، ولذلك فنحن ندعو لضرورة عقد اختبارات شخصية ، واختبارات استعداد وميول ، والقيام بالتوجيه التعليمى، وعدم إجبار الطالب على دراسات قد لا تجديه نفعا، وهذا يعنى الدعوة لتغيير نظم قبول التلاميذ للتعليم الفنى والمطبقة حالياً.

ويذكر ٦٥٪ من طلبة التعليم الصناعى، و ٤٣٪ من طلبة التعليم التجارى، و ١٣,٢٪ من طلبة التعليم الزراعى، أنهم يستخدمون الكتب الخارجية، ويرجعون ذلك لكثرة الحشو فى كتب الوزارة، وكبر حجمها، وأنها لا تلخص المنهج ، وأنه لا فائدة لها، ولأن بها الكثير من الأخطاء المطبعية وأن معلوماتها غير منظمة أو غير واضحة، ولأنه لا يوجد بها أسئلة للمراجعة، أو لصعوبة أسلوبها.وبالطبع فإن الإجابات هنا تتركز على كتب المواد الثقافية التى قد تناظر ما يقدم فى التعليم العام ، إذ أن الكتب الخارجية لا تتوفر كثيراً فى مواد التعليم الفنى.

وتتلخص عيوب التعليم الصناعى كما يراها الطلبة والطالبات فى عدم إتاحة الفرصة للالتحاق بالجامعة، وسوء معاملة المدرسين للطالبات، وعدم توفر المدرس الجيد، وكثرة المواد ، وعدم توفر العمل بعد التخرج، وعدم توفر الخامات اللازمة للدراسة ، وعدم توفر المصانع اللازمة للتدريب، والنظرة المتدنية للمجتمع للتعليم الصناعى ، وعدم الاهتمام بالتعليم الصناعى وكتبه.

أما مشاكل وعيوب التعليم التجاري كما يراها تلاميذ المدارس التجارية في العينة فهى سوء المقاعد ودورات المياه، وعدم نظافة المدرسة وانتشار ظاهرة التدخين وإدمان البانجو والهروب من المدرسة وانحراف بعض الطلبة والطالبات وإهمال المدرسين وكثرة غيابهم ومعاملتهم السيئة للتلاميذ، وضربهم لهم بدون سبب، وعدم قدرتهم على ضبط الفصل، وقلة الآلات الكاتبة وعدم كفاية معامل الكمبيوتر والنظرة المتدنية للتعليم التجارى وطول اليوم الدراسى.

وتتلخص مشاكل وعيوب التعليم الزراعى كما ذكرها طلبة العينة فى اتساع المدرسة بشكل كبير مع انتشار القاذورات والحشرات بها، وعدم التزام المدرسين، وعدم التزام الطلبة بالحضور للمدرسة، وعدم قبول الخريجين بالجامعة، وعدم تقديم وجبة غذائية.

أما فيما يتعلق بمناهج التعليم الفنى فإننا نجد أن من يحكمون بامتيازها من مدرسى ومدرسات هذا التعليم لا يتعدى ١٠٪ فى حالة التعليم الصناعى ، ٣١,١٪ فى حالة التعليم التجاري، ٢١٪ فى حالة التعليم الزراعى ، ويرى ١١,٨٪ من مدرسى التعليم الصناعى أن المناهج لا تناسب الطالب المتوسط، فى حين تصل هذه النسبة إلى ١٣,٣٪ فى حالة التعليم التجارى.

وتحكم نسبة ١٧,٦٪ من مدرسى التعليم الصناعى برداءة الكتاب المدرسى، وتصل نسبة هذا الحكم فيما بين مدرسى التعليم التجارى إلى ١٨,٢٪، يرجع مدرسو ومدرسات التعليم الصناعى أسباب رداءة الكتاب المدرسى إلى عدم ربطه بين التعليم وسوق العمل ، وعدم تطوير المناهج، وعدم ارتباط المواد الثقافية بالتعليم الصناعى ، وعدم مناسبة المقررات لمستوى التلاميذ، فى حين يرى مدرسو ومدرسات التعليم التجاري أن رداءة الكتاب المدرسى ترجع إلى طول الكتاب وكثرة ما به من أخطاء مطبعية، وقلة استخدام الرسوم التوضيحية لما به من مواضيع.

وترى نسبة ٣٩,٢٪، ٢٢,٦٪ ، ٢٨,٨٪ من مدرسى ومدرسات التعليم الصناعى والتجارى والزراعى على الترتيب، أن الطالب لا يمكنه الاعتماد على كتاب الوزارة ، وهذا يدعونا

بالضرورة لإعادة النظر فى كتب الوزارة أو إقناع المدرسين بعكس ذلك ، فهم من يوجهون الطلبة ويوحون لهم بما يمكنهم استخدامه فى دراستهم، ويرى مدرسو ومدرسات التعليم الصناعى أن الطلبة يلجأ ون لشراء الكتب الخارجية لاحتوائها على ملخص والكثير من الأسئلة ، ولأن الكتاب الخارجى يكون أكثر تنظيما وتنسيقا وتبسيطا فى الشرح، وينفرون من الكتاب المدرسي لعدم اتساقه، ولكثرة الأخطاء المطبعية به، أما مدرسو ومدرسات التعليم التجارى فيرون أن الطلبة يلجأون للكتب الخارجية من أجل مزيد من التدريب على أسئلة الامتحانات، اقتناع الطالب بأن الكتب الخارجية مختصرة، وللقلق من الامتحانات، فى حين يذكر مدرسو ومدرسات التعليم الزراعى أن الطلبة يلجأون للكتب الخارجية لأنها ممتازة وبسيطة وملخصة وبها أسئلة وأجوبة ورسوم توضيحية ، وتستخدم فى الدروس الخصوصية.

ويذكر مدرسو التعليم الصناعى أن غياب التلاميذ يرجع فى المرتبة الأولى لضعف الدافع ونقص الطموح وعدم القدرة على التحصيل وعدم مناسبة التخصص للطالب والتحاقه مجبراً بهذا التعليم وعدم توفر الجذب والتشويق والنظرة المتدنية للتعليم الصناعى، ويلى المجموعة السابقة فى الأهمية ضعف الإدارة المدرسية وعدم قدرتها على توقيع العقاب ، وعدم وجود أعمال سنة، وعدم توفر الإمكانات بالمدرسة وطول اليوم الدراسى، ويحتل المرتبة الثالثة لأسباب الغياب الظروف العائلية وبعد المدرسة ، وعدم متابعة الأسرة للطالب، ويأتى فى المرتبة الأخيرة رفقاء السوء ، واعتقاد الطالب بسهولة المناهج ، وإحساسه بحتمية حصوله على الدبلوم بأية طريقة.

أما مدرسو التعليم التجارى فيضعون في المرتبة الأولى لأسباب غياب التلاميذ سوء الحالة المادية للأسرة وعمالة الطالب، ويضعون فى المرتبة الثانية عدم متابعة الأسرة لأبنائها، ويحتل انتشار الدروس الخصوصية المرتبة الثالثة، ويأتى فى المرتبة الرابعة انحراف بعض الطلبة وعدم توفر الوعى لديهم بأهمية التعليم، ويلى ذلك عدم وجود أنشطة مدرسية، ويحتل المرتبة الأخيرة عدم وجود عقاب رادع للمتغيبين، ويرى مدرسو التعليم الزراعى أن أسباب غياب الطلبة هى الحاجة المادية لعمل الطالب وظروفه الأسرية، ويلى ذلك قبول الطلبة على أساس المجموع مع عدم توفر الميل لديهم، وإلغاء أعمال السنة وعدم وجود أنشطة ، وعدم الاهتمام بهذه النوعية من التعليم، ويحتل المرتبة الأخيرة سوء معاملة المدرسين للتلاميذ.

ومن الآراء السابقة يمكننا أن نلاحظ أن الظروف المادية، والفقر والحاجة لعمالة التلاميذ تعتبر

من بين العوامل التى تتكرر كثيراً ، بالإضافة لضعف الإدارة المدرسية وعدم تطبيق القوانين ،(وقد لا يعنى هذا ضعف الإدارة المدرسية إذ أنه قد يعنى التساهل مراعاة لظروف هؤلاء التلاميذ ، وان كان حل المشكلة يجب ألا يكون بهذا الأسلوب) ، واعتبار المدرسة عاملا دافعا للغياب وذلك لعدم توفر الإمكانيات وعدم وجود الأنشطة المدرسية الملائمة. ولذلك تدعو هذه النتائج لضرورة العمل على حل هذه المشاكل وقد يساهم فى ذلك تقديم وجبة غذاء بهذه المدارس ، واستحداث أساليب جديدة للتعليم المصرى كالسماح للطالب بالالتحاق بعمل يناسب تخصصه فى التعليم الفنى لمدة عام أو أكثر ثم العودة لاستكمال التعليم بالمدرسة مرة أخرى، واحتساب ما درسه فيما سبق، وهكذا، مع مراعاة إعادة نظام أعمال السنة والحزم فى معاملة التلاميذ وتسجيل الغياب بكل دقة.

وللتقليل من نسب الغياب لطلبة التعليم الصناعى اقترح المدرسون إعادة نظام أعمال السنة(والحزم مع الطلاب، واستخدام الحوافز ، وإقامة المسابقات الرياضية، وتقوية الوعى الدينى، وزيادة وعى المدرس وفهمه للأساليب التربوية الحديثة، وتوفير الإمكانيات بالمدرسة) وتلا هذه المجموعة فى الأهمية ضرورة المتابعة والتشجيع المستمرين من المنزل، وأخيراً فتح فرص الالتحاق بالتعليم العالى الجامعى أو الفنى ، وربط التعليم بسوق العمل ، والتركيز على أهمية التعليم الصناعى فى المجتمع.

أما مدرسو التعليم التجارى فلقد اقترحوا للتقليل من نسب غياب التلاميذ التعاون فيما بين البيت والمدرسة، وتلا ذلك توفير الأنشطة الطلابية ، وجاء فى المرتبة الثالثة عودة أعمال السنة ، ثم تشديد العقوبة على الطالب المتغيب، وأخيراً تحفيز التلاميذ وتقديم شهادات التقدير لهم.واقترح مدرسو التعليم الزراعى الاهتمام بالأنشطة المدرسية وتوفير الخامات اللازمة للدراسة ، والرجوع لنظام أعمال السنة، واستخدام نظام الحوافز مع التلاميذ ، وتقديم التغذية للطلبة ، وتلا هذه المجموعة من المقترحات قبول التلاميذ على أساس الميول والقدرات وفتح أبواب التعليم العالى لخريجى التعليم الثانوى الزراعى ، واهتمام وسائل الإعلام بالدعوة لأهمية التعليم الزراعى، وأخيرا جاءت التوصية باستخدام الحزم مع التلاميذ.

ويرى مدرسو التعليم الفنى بوجه عام أن أسباب الرسوب ترجع إلى إهمال المنزل وعدم متابعة التلميذ، وكثرة الغياب، ونقص قدرة التلميذ وتكدس الفصول ، وعدم توفر الوسائل المعينة ، وعدم إخلاص بعض المدرسين في عملهم ، ونقص إعداد المدرسين ، وضعف التلميذ فى المادة، والظروف

العائلية ، وضعف إعداد التلاميذ فى المراحل السابقة ، والمشاغبة فى الفصل وعدم اهتمام الطالب بالتعليم، ورفاق السوء وعدم انضمام الطالب لمجموعات التقوية وعدم تمكن الطالب من أخذ دروس خصوصية.

أما أهم الطرق التى يقترحونها للتقليل من نسب الرسوب فهى التركيز على الدروس الخصوصية، واهتمام المنزل ، وتقوية العلاقة فيما بين المنزل والمدرسة ، والاهتمام بتعليم الطالب طرق التفكير والتقليل من كثافة الفصول، وتبسيط المناهج ، وزيادة الاهتمام بالتقويم ، وإشراك التلاميذ فى مجموعات التقوية ، وتزويد المدارس بالأدوات والأجهزة.

كما يؤكد مدرسو التعليم الفنى بوجه عام أن أسباب تسرب التلاميذ من التعليم الفنى قد ترجع إلى انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة وحاجتها لعمالة الطالب ، وعدم قدرتها على الإنفاق عليه، أو عدم قدرة التلميذ على الاستمرار فى الدراسة، لانخفاض قدرته العقلية، أو لسوء العلاقة بين التلميذ ومدرس أو أكثر ، أو زواج الطالبات ، أو للتدخين وتعاطى المخدرات وعدم اهتمام أولياء الأمور وشعور الطالب بالاحباط لعدم إمكانية الالتحاق بالجامعة وعدم شعوره بالأمن على مستقبله.

وتشعر الغالبية العظمى من المدرسين بأهمية التأهيل التربوى، وفائدة المدرس الأول والتى يلخصونها بتقديم خبرته للمدرسين من نفس التخصص ، وقيامه بمتابعة العملية التعليمية، ووضع الامتحانات ، والتعاون مع المدرسين، وترى نسبة حوالى الربع أن إمكانيات المدرسة الفنية رديئة ، ولا يرون أن للدروس الخصوصية تأثيرا كبيرا على أدائهم فى الفصل وهو ما يتنافى مع الواقع .

وهم يتقدمون بالمقترحات التالية لتطوير التعليم الفنى: تعديل المناهج وربط التعليم بسوق العمل - توفير الأدوات والأجهزة والوسائل اللازمة - تيسير الالتحاق بالتعليم العالى للممتازين من خريجى التعليم الفنى - تدريب الطلبة فى مواقع العمل - إعادة نظام أعمال السنة - تقليل كثافة الفصول - تحسين الوضع الاقتصادي للمدرس - الاهتمام باستخدام الوسائل التعليمية - إتاحة الأنشطة داخل المدرسة - الاهتمام بكتب الوزارة وتطويرها.

ويحكم ١٨,٣٪، ٤,٨٪ . ١٠,٨٪ من المدرسين الأوائل بالتعليم الصناعى والتجارى، والزراعي علي الترتيب برداءة المناهج ، وهذه النسب تدعو لضرورة مراجعة المناهج للتعرف على عيوبها ومشاكلها ، ومحاولة تحديثها لتوائم عصر العولمة ، وما يتطلبه من تجويد فى العملية

التعليمية ، وهم يرجعون أسباب هذا الحكم بعدم وضوح الأهداف ، وعدم ترابط ما بالمناهج من أفكار وعناصر، وعدم ملاءمتها للمستوى العقلى للتلاميذ ، ونقص الإمكانيات مما لا يتيح لكل طالب القيام بالتمارين بمفرده ، بالإضافة لأن المناهج لا تتمشى مع سوق العمل، ومع ذلك فان الغالبية العظمى من المدرسين الأوائل فى التعليم التجارى والتعليم الزراعى يرون أن المناهج تناسب الطالب المتوسط، فى حين يرى ١٨,٢٪ من المدرسين الأوائل فى التعليم الصناعى عكس ذلك.

ويحكم المدرسون الأوائل بالتعليم الصناعى بامتياز الكتاب المدرسى بنسبة ١٨,٣٪ وفى التعليم التجارى بنسبة ٢١,٦٪، وبنسبة ٣٨,١٪ فى التعليم الزراعى، وعندما يوجه السؤال مباشرة عن إمكانية اعتماد الطالب على الكتاب المدرسى نجد أن ٥٠٪ من المدرسين الأوائل بالتعليم الصناعى يجيبون بالنفى ، وأكثر من الربع قليلاً من المدرسين الأوائل بكل من التعليم التجارى والتعليم الزراعى يرون أنه لا يمكن أن يعتمد الطالب على الكتاب المدرسى.

أما فيما يتعلق بأهم أسباب غياب التلاميذ كما يراها المدرسون الأوائل فهى المرض ،وعدم وجود أعمال سنة، ونقص طموح الطلاب ، وقبول التلاميذ الضعاف، وعمالة الطلاب، وعدم التوجيه السليم من الأسرة، وطول اليوم الدراسى مع انعدام النشاط، والنظرة المتدنية للمجتمع للتعليم الفنى، وبعد المدرسة عن السكن ، وسوء معاملة المدرسين للتلاميذ، ويقترحون للتقليل من نسب الغياب إعادة نظام أعمال السنة، وتوفير الأنشطة والخامات ، ومراقبة الأسرة لأبنائها، وتشجيع المدرسين للطلاب ، والحزم من الإدارة المدرسية ، وربط الدراسة بسوق العمل ، ومكافأة من لا يتغيب، وقبول من يصلح لهذا النوع من التعليم.

ويرى المدرسون الأوائل بالتعليم الفنى أن أهم الأسباب التى تؤدي لرسوب التلاميذ تتلخص فى إهمال المنزل وعدم متابعته للتلميذ، ونقص قدرة التلميذ ، وعدم توفر الوسائل المعينة اللازمة، والضعف فى المادة، وكثرة غياب التلاميذ، وتكدس الفصول ، وعدم إخلاص بعض المدرسين فى عملهم، وعدم انضمام الطالب لمجموعات التقوية، ونقص إعداد المدرسين، والحشو فى المواد الدراسية، وعدم تمكن الطالب من أخذ دروس خصوصية. وللتقليل من نسب الرسوب يقترحون اهتمام المنزل وتقوية العلاقة بين البيت والمدرسة، وزيادة الاهتمام بالتقويم ، وتبسيط المناهج، والاهتمام بتعليم الطالب طرق التفكير، والتقليل من كثافة الفصول ، و إشراك التلاميذ فى مجموعات التقوية ، والتركيز على الدروس الخصوصية، و الإعداد السليم للمدرس.

أما فيما يتعلق بأسباب التسرب من المدرسة فيرجعونها لانخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة، وحاجتها لعمالة أبنائها، أو عدم قدرتها على الإنفاق عليهم، أو انخفاض القدرة العقلية للطالب، أو الرسوب، أو سوء العلاقة بين التلميذ وأحد المدرسين، وزواج بعض الطالبات، وعدم وجود معاهد للتعليم العالى، والمناهج الدراسية المملة.

وترى الغالبية العظمى من المدرسين الأوائل بأهمية التأهيل التربوى للمدرس ، وأن هناك فرقا بين أداء المدرس المؤهل تربويا وغير المؤهل ، ويرون أن نظام المدرس الأول بوضعه الحالى مفيد للمدرس والتلاميذ، وذلك لإحساس المدرس بأن هناك من يوجهه مما يزيد من اطمئنانه، كما أن تعاون المدرس الأول مع المدرسين واطلاعهم على ما هو جديد يعتبر من أوجه قوة هذا النظام، بالإضافة لقيامه بمتابعة أعمال المدرسين. ويعتقد ٤٥,٥٪ من المدرسين الأوائل بالتعليم الصناعى بأن تدريس المدرسين للدروس الخصوصية له تأثير خطير على أداء المدرسين فى الفصول .

ولتطوير التعليم الفنى يقترح المدرسون الأوائل الاهتمام بالتأهيل التربوى للمدرسين غير المؤهلين تربوياً، والاهتمام بتدريب الطلاب فى المصانع والبنوك والشركات والمزارع وغيرها من المؤسسات فى الأماكن المناسبة لتخصصاتهم، والاهتمام بالتدريب المستمر للمدرسين فى النواحى العملية والتربوية، وتزويد المدارس بالوسائل التعليمية الحديثة واستخدامها ، وعودة نظام أعمال السنة، ودعم رجال الأعمال للتعليم الفنى بأنواعه المختلفة، ومشاركة المدرسين والطلاب والمتخصصين ورجال الأعمال في وضع المناهج، ورفع المستوى الاقتصادى للمدرس ، وتقليل أعداد المقبولين، وفتح مجال الدراسات العليا لطلاب التعليم الفنى.

ويرى النظار والمديرون أن مبانى مدارس التعليم الفنى ومعاملها جيدة بوجه عام ، ويذكرون أنهم يقومون بمتابعة تحصيل التلاميذ ويناقشون ذلك مع المدرسين ، وأنهم يقومون بتكريم المتفوقين فى الامتحانات الشهرية، ويتصلون بنسبة كبيرة بأولياء أمور الطلبة المتفوقين ويستدعون أولياء أمور الطلبة الضعاف، ويخصص بعضهم فصول خاصة للطلبة المتفوقين، أما أهم المشاكل التى يثيرها أولياء الأمور فهى الشكوى من قرارات فصل أبنائهم وطلب إعادة قيدهم، وتحصيل المصروفات، وعدم وصول الإنذارات، ورفض بعض أولياء الأمور لتواجد أبنائهم فى الفترة المسائية.

ويذكر النظار أن بمدارسهم مدرسين غير تربويين ، وهذا يعنى مشكلة من أخطر المشاكل يجب

أن ننبه لها ، إذ أنها تساوى أن يكون من بين أطباء المستشفى خريجون من كليات الآداب والحقوق، ولذا يجب على وزارة التربية العمل على حل هذه الإشكالية الخطيرة، كما يذكر البعض أن بمدارسهم مدرسين يدرسون فى غير تخصصاتهم ، وهو عيب أو مشكلة خطيرة أخرى إذ أن المدرسة الثانوية الفنية تعمل على تخريج فنى متخصص ولا يمكن أن يقوم على إعداده مدرس غير متخصص، وقد يكون هذا من بين الأسباب فى عدم قبول العديد من الجهات لخريج المدارس الفنية للعمل بها، ويذكر بعض النظار أن مدارسهم تعانى من عجز فى مدرسيها بالرغم من أن هذه الإجابات قد تم الحصول عليها فى نهاية العام الدراسى، فكيف يكون ذلك؟.

أما التخصصات التى تعانى المدارس الفنية بأنواعها المختلفة من العجز فى مدرسيها فتختلف من نوعية إلى أخرى، فالمدارس التجارية تعانى كما ذكر النظار والمديرون من عجز فى مدرسي اللغة الإنجليزية والفرنسة والعربية والتربية الرياضية وعلم النفس والمواد التجارية ،أما المدارس الصناعية فتعانى من عجز فى المدرسين الأوائل فى مواد الإلكترونيات والتبريد و التريكو النظرى ومدرسى التجميل النظرى و العملى بالإضافة لما تعانيه من عجز فى أمناء معامل الكهرباء والإلكترونيات، وتعانى المدارس الزراعية من عجز فى مدرسى التربية الرياضية واللغة الإنجليزية واللغة العربية والمواد الاجتماعية والرياضيات والهندسة الزراعية والنجارة العملية.

ويقول النظار إن غالبية المدرسين لا يحافظون على مواعيدهم ، كما يؤكد بعضهم أن بعض المدرسيين لا ينجحون فى المحافظة على النظام داخل فصولهم، ويذكر ٦٦,٧٪ من النظار أن بعض التلاميذ يثيرون المشاكل للمدرسين داخل الفصل ، وهى ظاهرة خطيرة ساهم فيها إمكانية تحرير المحاضر للمدرسين فى أقسام الشرطة واقتيادهم إلى الأقسام بعد ذلك.

ويؤكد النظار أن ٢٢,٢ من المدرسين لا يشركون التلاميذ فى إدارة الفصل، ويرى ٥٥,٦٪ من النظار أن المدرسين يعتنون بملابسهم أحيانا فقط، وقد يفسر هذا بصعوبة الحياة، وانخفاض رواتب المدرسين ، والتى يجب العمل على رفعها لأقصى حد ممكن ، وأن تمكنهم من العيش الكريم اعتمادا على عملهم الأساسى بالمدرسة، ويذكر ١١,١٪ من النظار بحاجة المدرسين للتدريب الدائم والمستمر.

ويؤكد ٨٨,٩٪ من النظار المشاركين فى الدراسة أنهم يقومون بمتابعة تحضير مدرسى المدرسة، ويقوم ٤٤,٤٪ منهم بالمشاركة فى التدريس بالمدرسة، ويذكرون بنسبة ٦٦,٧٪ أنه توجد مجموعات

تقوية بالمدرسة ، وهم يعتقدون بنسبة ٦٦,٧٪ بجدوى هذه المجموعات، والواقع أن وجود مجموعات تقوية مدفوعة الأجر تعتبر من مبتكرات التعليم المصرى إذ أن للطلبة الضعاف الحق فى المساعدة من المدرسين دون الحصول منهم على أية أجور. ويعتقد ٥٥,٦٪ من النظار أن هناك إمكانية لمنع مدرس الفصل من إعطاء تلاميذه دروساً خصوصية، والواقع أن هذه مشكلة أخلاقية يجب العمل على حلها.

أما فيما يتعلق بأساليب الحد من الدروس الخصوصية فيقدم النظار العديد من الاقتراحات والتي تتلخص فى العمل على تحسين الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمدرس ، وتعيينه فى أقرب مكان لسكنه، وتقليل كثافة الفصول، وتوعية التلاميذ بفوائد مجموعات التقوية التى تشرف عليها المدرسة ، وإعطاء الطلبة حرية اختيار المدرس الذى يستوعبون منه المادة وتوعية الطلاب عن طريق الندوات والإذاعة المدرسية وتحسين معاملة المدرسين للطلاب حتى يحبوا المدرسة، والاتصال الدائم فيما بين ولى الأمر والمدرسة.

ويتراجع النظار عن أحكامهم السابقة فيما يتعلق بالمعامل فنجد أن ٦٦,٧٪ فقط يحكمون الآن بامتيازها بعد أن كانت النسبة ١٠٠٪ ، كما تنخفض أحكامهم بامتياز الأجهزة من ٨٨,٩٪ إلى ٥٥,٦٪. ويقرر نظار التعليم الصناعى والتجارى والزراعى بنسبة ٦٦,٧٪، ٧٧,٨٪. ٨٨,٩٪ توفر الملاعب وحجرة الطبيب ، والمطعم على الترتيب، ولكنهم يقررون عدم توفر صالات للتربية البدنية أو مسارح.

أما أسباب رسوب التلاميذ فى المدارس الفنية كما يراها النظار فهى كثرة الغياب، وضعف التحصيل، وتكدس الفصول ، والبيئة المنزلية غير المناسبة ، وتدنى قدرة التلميذ ، وصعوبة المناهج ، وضعف حواس التلميذ. ويرتبون المشاكل السلوكية للتلاميذ فى المدرسة من أكثرها لأقلها شيوعا كما يأتى : التأخر صباحاً - الغياب - إثارة الشغب فى الفصل - الهروب من المدرسة - ترك بعض الحصص - عدم ارتداء الزى المدرسى - تعاطى المخدرات - الاعتداء على المدرسين.

ويحكم النظار بنسبة ٤٤,٤٪ على التعليم الفنى بأنه تعليم مغلق، ويطالبون بنسبة ٨٨,٩٪ بإعادة النظر فى نظام التقويم والامتحانات، ويرون بنسبة ٦٣,٧٪ أن الامتحانات الحالية تعتبر عبئا تربويا ثقيلا. ويتقدم النظار بالمقترحات التالية من أجل تطوير التعليم الفنى: إعادة نظام أعمال السنة - وتحصيل مصروفات من الطلبة القادرين - تفويض الناظر السلطات اللازمة للثواب

والعقاب - تكليف المدارس المتخصصة بإجراء عمليات صيانة مدارس المديرية ضغطا للإنفاق - تعيين مدرسين دائمين للمواد الثقافية - الامتناع عن تعيين مدرسين صغار السن فى مدارس البنات - إتاحة الفرصة للطلبة لدراسات عليا - الاهتمام باستكمال تجهيز المدارس - أخذ رأى الناظر فى نقل وترقية المدرس - زيادة عدد المدارس المتخصصة لخدمة قطاع الإنتاج - الاهتمام بالزيارات وتدريب الطلاب فى مواقع العمل.

ويرى الموجهون أن أهم أسباب غياب طلبة التعليم الفنى هى : بعد بعض المدارس عن التجمعات السكنية حيث يوجد بعضها فى مناطق صحراوية متطرفة - حاجة بعض الطلبة للعمل لاكتساب الرزق لتدنى المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة - استهتار بعض التلاميذ بالقيم المدرسية وعدم إعطاء الأهمية الكافية للدراسة لعدم توفر العمل في مجال دراستهم - ضعف الإدارة المدرسية وعدم تطبيق نسبة الحضور للمواد الثقافية وعدم حرمان الطالب الذى يتجاوز نسبة الغياب المسموح بها ، وسهولة إعادة القيد للطلبة المتغيبين - عدم مشاركة المدرسة والمنزل فى الاهتمام بالتعليم - عدم وجود أعمال سنة - عدم توفر الإمكانات كالمعامل وغيرها وعدم وجود ما يجذب الطالب للحضور أو التدريب العملى المفيد - الكثافة الكبيرة للفصول وضعف مستوى التلاميذ عند التحاقهم بالتعليم الفنى، وغياب النشاط المدرسى - التعرف على بعض قرناء السوء - استهتار المدرسين وعدم توفر القيادة الواعية.

وللتقليل من نسب الغياب يقترح الموجهون ما يلى: تحديد نسبة ٥٪ من الدرجات على حضور الطلبة - توفير وسائل النقل للمدارس المتطرفة مجانا أو بأجر زهيد - توفير المناخ المناسب ، وزيادة الأنشطة التربوية والاجتماعية والرياضية داخل المدرسة بما يجعلها مكانا جذاباً - وجود إدارة مدرسية حازمة، وحسن اختيار القيادات، ودقة تسجيل الغياب فى كل حصة والالتزام بتنفيذ القوانين - ربط المدارس بمواقع التدريب فى المؤسسات والشركات والبنوك ، مع حصول الطالب على مكافأة للعمل فيها ، وتقديم حوافز مادية مجزية - توفير الإمكانات من الأدوات والمعامل والوسائل المعينة - الإعداد الجيد للمدرس من الناحية العلمية والعملية والتربوية ، وتوفير الإخصائى الاجتماعى والنفسى بالمدرسة - تقوية العلاقة بين البيت المدرسة - تقديم مساعدات للطلبة المحتاجين، وتقديم الوجبات الغذائية، وتطبيق مشروع رأس المال داخل المدارس ، وعمل التلاميذ به بما يستنفد طاقاتهم، ويدر عليهم دخلا إضافياً - فتح مجالات العمل للخريجين والسماح لهم باستكمال دراستهم.

أما أهم أسباب الرسوب كما يراها الموجهون العموميون فهى : نقص قدرة التلميذ - إهمال المنزل وعدم متابعته للتلميذ - تكدس الفصول بالتلاميذ - كثرة غياب التلاميذ - الضعف فى المادة - نقص إعداد المدرس - عدم إخلاص المدرسين فى عملهم - عدم انضمام الطالب لمجموعات التقوية - عدم تمكن الطالب من أخذ الدروس الخصوصية - عدم توفر الوسائل المعينة . ويضيف الموجهون العموميون بعض الأسباب الأخرى لرسوب التلاميذ وهى : قبول الطلاب من ذوى المستويات الأكاديمية الدنيا بالتعليم الفنى - الحشو الزائد في النواحى النظرية على حساب النواحى العملية - التهاون عند عقد الامتحانات وعدم الدقة فى التصحيح - قلة الامتحانات التجريبية - عدم كفاية الناحية العملية وذلك لنقص المعدات التى يتم التدريب عليها.

وللتقليل من نسب الرسوب يتقدم الموجهون العموميون بالمقترحات التالية : إشراك التلاميذ فى مجموعات التقوية - التركيز على الدروس الخصوصية - اهتمام المنزل وتقوية العلاقة بين البيت والمدرسة - التقليل من كثافة الفصول - الاهتمام بتعليم الطالب طرق التفكير - زيادة الاهتمام بالتقويم - تبسيط المناهج - قبول نوعية جيدة من التلاميذ والاهتمام بمرافق المدرسة ومعاملها وتوفير المدرس المتخصص واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

أما أسباب تسرب تلاميذ التعليم الفنى كما يراها الموجهون فهى : انخفاض القدرة العقلية للطالب - انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة ، وحاجتها لعمالة الطلاب،أو عدم قدرتها علي الاستمرار فى الإنفاق عليه - الرسوب وعدم القدرة على الاستمرار فى الدراسة - سوء العلاقة فيما بين التلميذ ومدرس أو أكثر.

وترى الغالبية العظمى من الموجهين أهمية التأهيل التربوى للمدرس ، كما أن نسبة عالية منهم ترى أن هناك فرقا كبيرا فيما بين أداء المدرس المؤهل وغير المؤهل تربوياً، ويراجع جميع الموجهين دفاتر تحضير المدرسين الذين يقومون بتوجيههم، وهم يرون أن التوجيه بوضعه الحال يعتبر مفيدا لكل من المدرس والتلميذ، ويتقدم الموجهون بالمقترحات التالية لتطوير التعليم الفنى : رفع المستوى المادى للمدرس ، وتعيينه بالقرب من سكنه لتقليل نفقات الانتقال - تعديل أسلوب الامتحانات - الاهتمام بالتأهيل التربوي للمدرس وحصوله على الدبلوم العام أو الخاص - استخدام التكنولوجيا الحديثة فى جميع مرافق التعليم - التدريب المستمر للمعلمين أثناء الخدمة والاهتمام بتوفير المدرسين المتخصصين لتدريس المواد العلمية الصعبة - الاهتمام بحل مشكلة غياب التلاميذ - الاهتمام

بارتباط المنزل بالمدرسة - ربط المدرسة بالبيئة التى تنشأ فيها ، وربط خريجيها باحتياجات العمل في تلك البيئة.

وبناء عل نتائج الدراسة الميدانية أمكن الخروج بالتوصيات التالية:

١- مراجعة مناهج التعليم الفنى وتحديد أهدافها وتحديثها وتطويرها وربطها بالبيئة وحاجات المجتمع المحلي والتطورات المتوقعة فى سوق العمل ، ومشاركة الطلاب والمدرسين والمتخصصين ورجال الأعمال والمفكرين فى وضعها.

٢- السماح للتلاميذ بالعمل فى المصانع والمؤسسات والمزارع وغيرها من الأماكن المناسبة لدراستهم لعدة أيام أسبوعيا ، أو العمل لمدة معينة ثم العودة لاستكمال الدراسة، لما لذلك من أهمية في فتح الباب على مصراعيه لاستكمال التعليم والارتفاع بالمستوى المعرفى للتلاميذ.

٣- العمل على استكمال إمكانات المدارس الفنية من أجهزة وأدوات وآلات ومواد مما يلزم توافرها فى معامل وورش ومزارع هذه المدارس، وتجهيز هذه المدارس بالمسارح والمطاعم وصالات التربية البدنية ..الخ.

٤- تحسين الوضع الاقتصادى للمدرس، وإلزامه بالبقاء فى المدرسة طوال اليوم الدراسى، والتزامه بأن يكون قدوة ومثلاً فى الالتزام بالحضور فى المواعيد المحددة ، وتقديم الدروس ومناقشة التلاميذ ومتابعتهم.

٥- تقوية العلاقة فيما بين البيت والمدرسة بما يضمن حدوث التعاون الوثيق لمتابعة التلاميذ وتقدمهم وتشجيعهم على الالتزام وبذل الجهد فى الدراسة وعدم الغياب أو التسرب .

٦- التخطيط لتوفير الأعداد اللازمة من المدرسين فى جميع التخصصات الفنية والثقافية والاهتمام بالتدريب الجيد والمستمر للمدرسين فى المجالات العلمية والتربوية.

٧- التركيز في التعليم الفنى على طرق الاستكشاف والتفكير والبحث والتنقيب والتجديد والابتكار وتعديل أساليب التقويم المتبعة حاليا، والتى تركز على الحفظ الأصم، والقياس فى المستويات المعرفية الدنيا واستبدالها بالقياس فى المستويات المعرفية العليا، وقياس المهارات المختلفة، وكذا الجوانب الوجدانية.

٨- العناية بالكتاب المدرسى وتطويره والاهتمام بخلوه من الأخطاء المطبعية، والارتفاع بمستواه من حيث الإخراج، واحتوائه على الصور والرسوم التوضيحية، والجداول التلخيصية، والأمثلة المنتقاة، وأسئلة المراجعة، وتلخيص الأفكار والمفاهيم.

٩- إتاحة الفرصة أمام خريجى التعليم الفنى لاستكمال دراساتهم فى المعاهد والكليات، والمؤسسات الفنية والتطبيقية والتدريبية إذا ما توفرت لهم القدرة على ذلك.

١٠- إعادة نظام أعمال السنة ، ووضع التشريعات اللازمة لمنع المدرس من التدريس الخصوصى لتلاميذه.

١١- العمل على حل مشكلة تكدس الفصول بالتلاميذ من أجل تعليم أكثر فاعلية ، وضمان إيجابية التلاميذ عن طريق مشاركتهم فى الحصص بشكل إيجابى.

١٢- قبول تلاميذ التعليم الفنى بناء على رغبتهم الشخصية، واختبارات الاستعداد والقدرات.

١٣- الاهتمام بالقضاء على مشكلة الغياب في المدارس الفنية و إلزام الطلبة بتقديم شهادات مرضية ، وتطبيق القوانين الخاصة بالغياب، وتوفير الأنشطة والهوايات العلمية والتربوية والثقافية والاجتماعية.

١٤- ضرورة اهتمام المدرسة بمرافقها بما يعمل على توفير مياه الشرب النظيفة ، بل والمثلجة إذا كان ذلك ممكنا، والاعتناء بدورات المياه وتنظيفها ، وضمان حسن تهويتها وجودة إضاءتها.

١٥- ترتيب أسلوب نقل الطلبة والطالبات فى بعض مدارس التعليم الفنى التى تنشأ مدارسها فى أماكن متطرفة وبعيدة عن التجمعات السكنية.

١٦- ضرورة متابعة المدرسة لتلاميذها داخل وخارج المدرسة ومنعهم من التعامل مع الباعة الجائلين، و موزعى السموم البيضاء.

وجاء بعد ذلك الفصل الثالث لدراسة موضوع من المواضيع الهامة فى التعليم ألا وهو الإدارة التعليمية ، وجاء عنوانه "إدارة التعليم الفنى فى ظل المتغيرات التكنولوجية الحديثة " حيث أكد فى مقدمته على توضيح أن إدارة التعليم الفنى الناجحة هى حجر الزاوية فى النهوض بهذا النوع من

التعليم ، فهى التى تحدد المعالم وتضع الخطط والأهداف المراد الوصول إليها ، ويتوقف نجاح أى عمل أو تنظيم على الطريقة التى يدار بها.

وبعد أن تم استعراض الإطار النظرى لإدارة المنظمات التعليمية والتى اشتملت على التعريف بمفهوم الإدارة وعناصرها ، والأبعاد الثلاث لمهمة الإدارة وهى البعد الاقتصادى والبعد الإنسانى والبعد الزمنى وعناصر عملية الإدارة ، وهى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، أمكن تعريف إدارة المنظمات التعليمية بأنها "مجموعة من العمليات والعناصر المتشابكة من (تخطيط وتنفيذ وتوجيه ورقابة) تتكامل فيما بينها لتحقيق الأغراض المنشودة من التربية مع الأخذ فى الاعتبار العنصر البشرى فى التكنولوجيا المتطورة" ويؤكد هذا التعريف أن إدارة المنظمات التعليمية تهدف إلى تحقيق الأغراض التربوية ويتطلب هذا الأمر أن تعنى إدارة المنظمات التعليمية بالأنشطة التى من شأنها أن تضع هذه الأغراض موضع التنفيذ وأن تعنى كذلك بالعناصر البشرية فى المنظمة التعليمية على مختلف فئاتها والعناصر المادية فى هذه المنظمات (مثل الأموال والأبنية والتجهيزات والأدوات).

وتعتبر العلاقة بين إدارة التعليم والإدارة المدرسية علاقة الكل بالجزء بمعنى أن الإدارة المدرسية جزء من الإدارة التعليمية ، وتختلف السلطات والصلاحيات الممنوحة من الإدارة التعليمية للإدارة المدرسية من مجتمع لآخر تبعا لاختلاف نظام إدارة التعليم على المستوى المحلى والقومى، وتعتبر الإدارة المدرسية هى الوحدة القائمة على تنفيذ ما تصنعه الإدارة التعليمية من سياسات.

ويتضح مما سبق أنه لكى يتم تنفيذ السياسات التعليمية بنجاح وتؤتى ثمارها التربوية لا بد من وجود إدارة مدرسية ناجحة ، ولكى تكون الإدارة المدرسية إدارة ناجحة وقادرة على القيام بالأدوار المطلوبة منها وتحقيق الأهداف المنشودة لا بد أن ترتكز على المجموعة التالية من الأسس والمقومات:" وضوح الأهداف - تحديد الاختصاصات والمسئوليات وتنسيق جهود العاملين بالمدرسة - الاستخدام الأمثل للقوى المادية والبشرية بالمدرسة - التوازن عند وضع وتنفيذ البرنامج المدرسى- العمل على تكامل نمو التلميذ - استخدام أساليب متميزة فى تحليل المشاكل والقرارات - استخدام البيانات والمعلومات وتوظيفها فى اتخاذ القرارات- تقدير قيمة الوقت والنجاح فى إدارته - ديمقراطية الإدارة المدرسية - شمولية التقويم واستمرار يته"

وبناء على ما سبق تمت مناقشة إدارة التعليم الثانوي الفنى باستعراض الهيكل التنظيمى

الحالى لإدارة التعليم الفنى وهو مكون من مجموعة من الإدارات العامة وهى الإدارة العامة للتجهيزات الفنية والإدارة العامة للتنسيق والإدارات المختلفة لكل نوع من أنواع التعليم الثانوى (صناعى، زراعى، تجارى) ومجموعة من مستشارى التعليم الفنى وذلك كما يوضحه الشكل رقم(١)، وبدراسة هذا الهيكل يتضح أن إدارة التعليم الفنى إدارة مركزية، حيث يخضع التعليم الفنى لإشراف كامل من سلطة مركزية (وزارة التربية والتعليم) والهدف من هذه المركزية هو السيطرة الكاملة على نظام التعليم الفنى.

ومن استعراض مزايا المركزية وعيوبها اتضح أن إدارة التعليم الفنى لا بد أن تتجه إلى الخلط بين المركزية واللامركزية فى الإدارة بحيث تأخذ مزايا كل منها و تتفادى العيوب ، ويتضح أيضا من دراسة الهيكل التنظيمى فى الشكل رقم (١) أن هناك قصورا فى عدد ونوعية الإدارات اللازمة، فهناك الإدارة العامة للتجهيزات الفنية والتى تتكون من إدارة المواصفات وإدارة الشئون المالية والإدارية، وهناك الإدارة العامة للتنسيق وتندرج تحتها إدارتان هما إدارة التخطيط وإدارة التنسيق، ثم بعد ذلك الإدارات المتخصصة لكل نوع من أنواع التعليم الفنى (صناعى - زراعى - تجارى)، ومن ذلك اتضح أن هناك إدارتين هامتين يجب أن يضمهما الهيكل حتى يكون هيكلاً متكاملاً وهما: "الإدارة العامة للتدريب، والإدارة العامة للتكنولوجيا" ، وبذلك يكون الهيكل التنظيمى المقترح لإدارة التعليم الفنى كما هو مبين بالشكل رقم (٢) .

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى أنه يجب تطوير الهيكل التنظيمى وتطوير إجراءات العمل الإدارى ونظمه وأساليبه بما يساير متطلبات عصر التكنولوجيا ، وتحديات القرن الحادى والعشرون، ومن ناحية أخرى الاتجاه نحو الخلط بين المركزية واللامركزية فى الإدارة والأخذ ببرامج التدريب المتطورة وهى السبيل الوحيد للنهوض بالتعليم الفنى الذى يجب أن يساير متطلبات العصر الحديث .

هذا مع العلم بأنه يجب أن يتميز رجل الإدارة الناجح بمجموعة من المهارات التى تعتبر ضرورية له فى أداء مهمته وهى المهارات التصورية وهذه تتعلق بمدى كفاءته فى ابتكار الأفكار والإحساس بالمشكلات والتفنن فى الحلول ، والمهارات الفنية وهذه تتعلق بالأساليب والطرائق التى يستخدمها فى ممارسته لعمله ومعالجته للمواقف التى يصادفها، والمهارات الإنسانية وهذه تتعلق بالطريقة التى يستطيع بها رجل الإدارة التعامل بنجاح مع الآخرين. كما تتضمن مدى كفاءته فى التعرف على متطلبات العمل مع الناس كأفراد ومجموعات.

الشكل رقم (١)- الهيكل التنظيمى لادارة التعليم الفنى
وزارة التربية والتعليم - قطاع التعليم الفنى
الادارة المركزية للتعليم الفنى

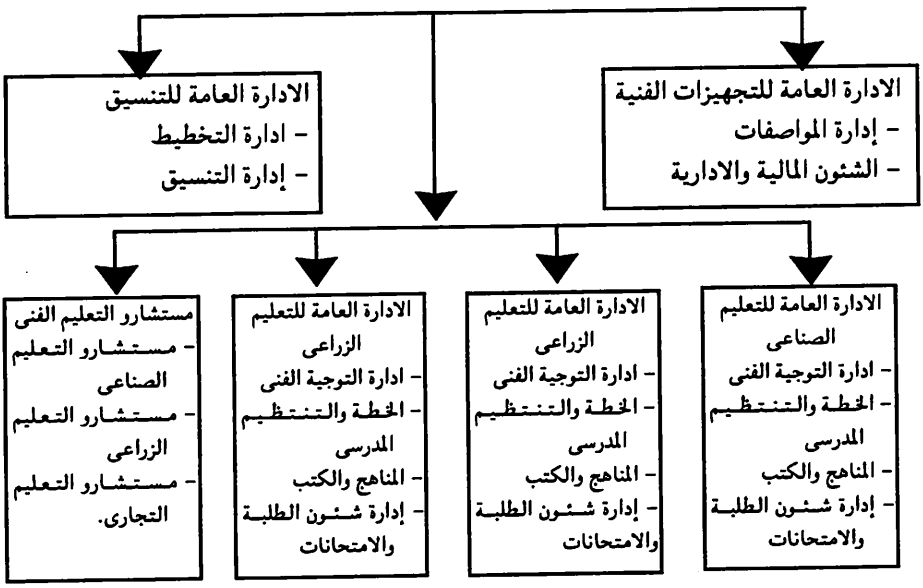

المصدر : وزارة التربية والتعليم - مكتب الوزارة للتعليم الفنى.

الشكل رقم (٢)- الهيكل التنظيمى المقترح
وزارة التربية والتعليم
قطاع التعليم الفنى.....مستشارو التعليم الفنى

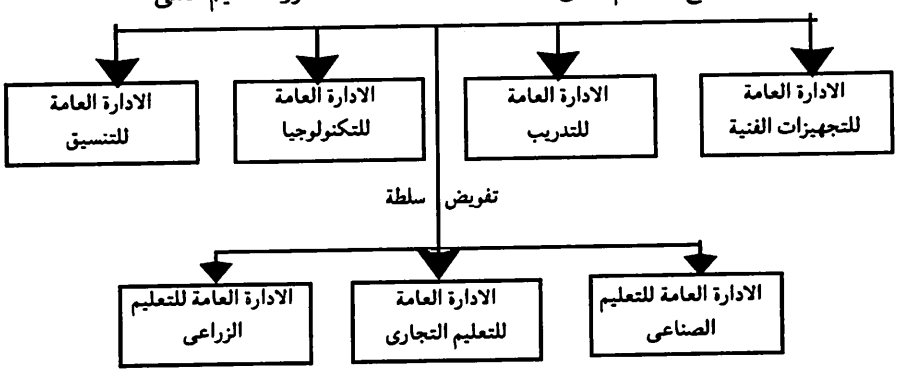

ولقد توصل هذا الجزء من الدراسة بالعديد من التوصيات ومن أهمها :

- ضرورة التكامل والتنسيق فيما بين إدارة التعليم الثانوي الفنى والإدارات المدرسية الثانوية الفنية حتى تؤتى الخطط الموضوعة ثمارها عند التنفيذ.

- أن تعمل الإدارة المدرسية الثانوية فى ظل مبدأ الديمقراطية.

- يجب أن تتجه إدارة التعليم الفنى إلى الخلط بين المركزية واللامركزية فى الإدارة وذلك بتفويض بعض السلطات لمديرى المديريات والمدارس والادارات التعليمية فى اتخاذ قرارات لحل ما يواجهها من مشكلات طارئة.

- استحداث بعض الإدارات فى الهيكل التنظيمى للإدارة المركزية للتعليم الفنى بما يساير متطلبات عصر التكنولوجيا وهما الإدارة العامة للتدريب والإدارة العامة للتكنولوجيا.

- الاهتمام بأفراد الجهاز الإدارى وتنمية مهاراتهم عن طريق التعليم والتدريب المستمر وحسن اختيارهم للقيام بالعمل الإدارى على الوجه الأكمل، كما يجب أن يكون للإدارة القدرة على التنبؤ باحتياجات المستقبل وذلك لرصد الابتكارات التكنولوجية الحديثة ووضع الخطط للتعامل مع العصر الحديث والتغير المستمر.

وتناول الفصل الرابع مشروع مبارك -كول لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى، وهو نوع من التعليم الفنى يتميز بالجمع بين الدراسة فى المدرسة والتدريب فى المصنع ، ولذ أطلق عليه اسم (التعليم الفنى الثنائى) أو (التعليم المزدوج)، ويتم تدريب الطالب فى هذا التعليم على الآلات والمعدات المتوفرة بالمصنع ، ولذا يحقق هذا التدريب بجانب مساهمة الطلاب فى عملية الإنتاج مساعدتهم على التعلم من خلال العمل والممارسة العملية .

ولقد نشأت فكرة المشروع أثناء زيارة الرئيس / محمد حسنى مبارك لألمانيا ولقائه بالمستشار الألمانى السابق / هلموت كول فى بون عام ١٩٩١، تم بعده توقيع خطاب النوايا مع الجانب الألمانى حيث وقعه وزير التعليم فى فبراير عام ١٩٩٢، ويقضى بقيام ألمانيا بمساعدة مصر على تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى بإدخال نظام التعليم المزدوج فى مصر، وبعد العديد من الدراسات والندوات تم إنشاء اللجنة العليا للمشروع فى يونيو ١٩٩٣، وإنشاء وحدة تنفيذ سياسات مشروع مبارك كول فى سبتمبر١٩٩٣.

وقد اجتمعت كل الدراسات والبحوث التى جرت فى هذا الشأن إلى ضرورة البدء فى المدن

الجديدة فى مصر، حيث تقوم تجمعات صناعيه واقتصادية هامة مملوكة للقطاع الخاص ، وهذه المنشآت مزودة بأحدث الآلات والمعدات، وتستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة ، فضلاً عن نظام الإدارة الحازمة والمتطورة.

ويهدف مشروع التعليم المزدوج فى مجمله إلى خلق جيل من العمالة الفنية المدربة تدريبا علميا وعمليا على وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة بما يتمشى مع احتياجات المصانع. ويقوم نظام هذا التعليم على أساس الدراسة النظرية لمدة يومين في إحدى المدارس الثانوية الصناعية، وأربعة أيام تدريب عملى فى المصانع والشركات (أو ما يعادل ذلك من تعليم وتدريب مجمع)، وتستمر الدراسة ثلاث سنوات (السنة ٤٩ أسبوعا) وبعد انتهاء الثلاث سنوات يعقد امتحان الدبلوم ، ويحصل الطالب على شهادة دبلوم ثانوى صناعى نظام الثلاث سنوات من وزارة التربية والتعليم (يعامل معاملة دبلوم الثانوى الصناعى العادى) كما يحصل على شهادة من المشروع لتقييم أدائه فى التدريب العملى بالورش والمصنع.ولكل طالب الحق فى إجازة سنوية مدفوعة الأجر مدتها ٢١ يوما فقط تؤخذ في فترة إجازة المدرسة الصيفية ، هذا إلى جانب الإجازات والأعياد الرسمية. والفئات المستهدفة أساساً فى هذه المرحلة هم من أتموا مرحلة التعليم الأساسى وحصلوا على الشهادة الإعدادية في نفس العام .

ويهدف هذا المشروع الذى يطبق نظام التعليم المزدوج على غرار النظام المطبق فى ألمانيا بما يتناسب مع الظروف فى مصر ومع الاستفادة من الخبر ة الألمانية إلى:

١- توفير العمالة الفنية الماهرة المدربة على أسس علمية وعملية باستخدام أحدث أساليب التعليم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج المصرى عموما، حتى يتمكن من مواجهة المنافسة العالمية وزيادة حجم التصدير.

٢- توفير فرص عمل جيدة أمام الشباب سواء داخل مصر أو خارجها لمواجهة مشكلة البطالة.

٣- الاستغناء عن استقدام خبراء من الخارج لإصلاح وصيانة المعدات بالمصانع وإن كان هذا المشروع يهدف على المدى البعيد إلى تطبيق هذا النظام المزدوج فى جميع المهن والحرف والوظائف المعترف بها فى مصر سواء فى الصناعة أو الزراعة أو التجارة ...الخ.

٤- السعى على المدى البعيد من خلال تعديل قوانين التعليم والعمل على تطبيق مبدأ ضرورة الحصول على الترخيص لمزاولة المهنة.

ويشارك فى هذا المشروع وزارة التربية والتعليم والوكالة الألمانية للتعاون الفنى GTZ وأصحاب المصانع وجمعيات المستثمرين ، ولقد تم توقيع الاتفاق التنفيذى للمشروع فى مدينة العاشر من رمضان بين وزارة التعليم وجمعية المستثمرين والوكالة الألمانية فى ١٩٩٥/٥/٤ وتم البدء فى شهر سبتمبر ٩٥ بثلاثة تخصصات وهى إليكترونى صناعى - ميكانيكى صناعى - مع ضم بعض المهن الأخرى التى يرى المستثمرون أنها هامة فى الوقت الحالى مثل الملابس الجاهزة والتدريب على صيانة وإصلاح المعدات الثقيلة.

كما تم توقيع الاتفاق التنفيذى للمشروع بمدينتى السادس من أكتوبر والسادات بين وزارة التعليم وجمعيتى المستثمرين فى المدينتين والوكالة الألمانية للتعاون الفنى فى عام ١٩٩٥، وبدئ بالتنفيذ فى مدينتى السادس من أكتوبر والسادات فى سبتمبر ١٩٩٦.

ولقد بدأ المشروع بالجهود الذاتية فى سبتمبر ١٩٩٦ فى مدينة برج العرب الجديدة بالتعاون مع جمعية المستثمرين ، وفى مدن الحوا مدية وجرجا وقوس بالتعاون مع شركة السكر والصناعات التكاملية. كما تم الاتفاق مع الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء لتنفيذ النظام المزدوج فى مجال صيانة وإصلاح وتشغيل المعدات الثقيلة فى بعض محافظات الجمهورية ، وبدأ فى سبتمبر ١٩٩٧ بالقاهرة والإسكندرية والإسماعيلية .كما تم إدخال مجال تدريب الممرضات بالاشتراك مع كلية الطب جامعة القاهرة ووزارة الصحة فى سبتمبر ١٩٩٧ بعدد "ثلاثون طالبة" من خريجات الثانوية العامة ١٩٩٧ ودبلومات التمريض دفعات ٩٥، ٩٦ ، ٩٧ ويشترك فى تدريبهن ٦ مستشفيات حكومية وخاصة ، ومدة البرنامج التدريبى ثلاث سنوات.

وبذلك أصبحت المهن التى يتم التدريب عليها حاليا إليكترونى صناعى - ميكانيكى صناعى - ملابس جاهزة - معدات ثقيلة - جلود - نسيج - تمريض.

وفى سبتمبر ١٩٩٨ أصبح عدد المدارس المشاركة فى المشروع ١٨ مدرسة، وعدد الطلبة والطالبات ٢٤٥٠، وعدد المصانع المشاركة فى المشروع ٤٥٠ مصنعاً ، ويتم تنفيذ المشروع فى ١٤ مدينة، ويجرى التدريب على ٩ مهن.

أما الفصل الخامس فلقد ناقش "بعض الاتجاهات المعاصرة فى تطوير التعليم الفنى" حيث عرض فيه بعض النماذج المعاصرة فى مجال تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى فى كل من ألمانيا وإنجلترا واليابان ، حيث يتسم التعليم الفنى والتدريب المهنى بهذه الدول بالتنوع والتطور المستمر،

وبعد الانتهاء من هذا العرض أمكن استخلاص النقاط التالية والتى تشكل فى مجموعها إلى جانب ما سبق ، إطارا لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر ، ويشمل هذا الإطار ما يلى:

١- بالنسبة لأهداف التعليم الفنى : يتطلب الأمر دراسة واقع نظام التعليم الفنى، وتحديد مدى كفاءته وفاعليته ، فضلاً عن تصور ما يمكن أن يطرأ على المجتمع المصرى من تغيرات مستقبلية، وما يرتبط بها من تحديد للتحديات والاحتياجات ، ولا شك أن مستجدات مجتمع المستقبل ، وتحديات القرن الحادى والعشرين تفرض ضرورة إعادة النظر فى أهداف التعليم الفنى كى يمكن مواكبة التحديات والمستجدات والفرص المواتية.

٢- التركيز على التأهيل والتنمية : وذلك من خلال الإعداد الجيد والتهيئة السليمة لممارسة الحياة العملية ، وممارسة الحكم على الأشياء ، والتقدير والفهم، وهنا يتطلب الموقف توثيق العلاقة بين المدرسة والمصنع، واعتبار المدرسة الفنية وحدة تعليمية إنتاجية، هذا من جانب التأهيل، أما فيما يتعلق بالتنمية، فيجب تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل ، وتنمية القدرة على التفكير والاستيعاب، وإكساب المعارف والمهارات الأساسية، والتأكيد على مهارات التعلم الذاتى، وإحداث نوع من التكامل بين النظرية والتطبيق فى بناء المنهج الدراسى وتصميمه.

٣- تصميم مصفوفة مهنية: عن طريق تحليل احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية ، مع مراعاة المهن التى تتآكل ويحل محلها مهن جديدة تتلاءم مع الأوضاع المستجدة فى بيئة الصناعة والإنتاج.

٤- ترشيد العلاقة بين مؤسسات التعليم الفنى والتدريب المهنى وبين أرباب العمل فى قطاعاته المختلفة: وذلك من خلال المشاركة فى رسم سياسات القبول، والمشاركة فى بناء التخصصات، واقتراح وإضافة الجديد فى محتويات المنهج من مقررات وأنشطة وخبرات ...الخ وأيضا فى مجالات الإدارة والتنفيذ والمتابعة والتقويم.

٥- إعادة النظر فى عملية تنظيم التعليم الفنى (الصناعى) و إعداد برامج فنية وفقا لنظم الدراسة - بعض الوقت - كما هو الحال فى ألمانيا وإنجلترا، بحيث يكون التعليم مفتوحا للجميع، ويكون الدخول فيه لأكثر من مرة ، كما يتيح مسارات وأنواعا للتعليم الفنى العالى من كليات ومعاهد للراغبين فى مواصلته فى تخصصات مطلوبة.

٦- تحفيز طلبة التعليم الفنى على التدريب فى مواقع العمل : بحيث يصبح ذلك دافعا على مواصلة التعليم بكفاءة وفعالية وبما تنعكس آثاره عند ممارسة العمل بعد التخرج.

٧- توفير قاعدة من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية : تشتمل على البيانات الاقتصادية ، والبيانات السكانية ، وبيانات العمل والعمالة، والبيانات التربوية .. وذلك للتعرف على الطلب المتوقع على العمالة الفنية التى يوفرها التعليم الفنى كما وكيفا .

٨- ترشيد القرارات التربوية والتعليمية فى مجال التعليم الفنى : من خلال الأخذ بأسلوب الإدارة العلمية الحديثة ، على أن يشارك فى ذلك كل المتصلين بحقل التعليم الفنى، كما يجب الأخذ فى الاعتبار أصحاب المصالح وتأثيرهم فى السياق التعليمى.

٩- ضرورة قيام المؤسسات والهيئات والشركات المستفيدة من تشغيل العمالة الفنية التى يوفرها التعليم الفني بتخصيص نسبة مئوية من مخصصاتها المالية للصرف على التعليم الفنى من خلال الإحلال والتجديد لمعداته وأجهزته وورشه ، وأيضا لمزيد من البحث والتجريب والتقويم فى مجال التعليم الفنى.

١٠- ضرورة وجود هيئة تشرف على التعليم الفنى ويمكن تحديد عملها فيما يأتى:

أ . وضع تصنيف وتوصيف للأعمال فى سوق العمل.

ب. الإشراف على منح الشهادات أو على الأقل الترخيص بمزاولة المهنة.

ج. إجراء دراسات تتبعيه لخريجى مؤسسات التعليم الفنى للتعرف على مدى مواءمة الخريجين لسوق العمل.

هـ. إجراء الدرسات المستقبلية حول عرض التعليم الفنى والطلب المتوقع على خريجيه فى جميع التخصصات

١١- التدريب المهنى : يجب دراسة أنظمة التدريب المهنى وبخاصة المتصلة بالتعليم الفنى، وتقويمها من أجل التعرف على عوامل القوة وجوانب الضعف، وبحيث يكون التدريب المهنى فى خدمة التعليم الفنى، وهذا يتطلب:

ا. إدراك المتصلين بحقل التدريب المهنى بمشكلات الواقع وتحدياته وآفاقه المستقبلية، لمزيد من الارتقاء بفاعليته وكفاءته.

ب. محاولة الاستفادة من التدريب الثنائى وقيام وحدات من (الشركات والمصانع) بالإشراف والتقويم على التدريب مع الاهتمام بالتدريب قبل وأثناء العمل.

جـ. تحديد المعايير والأسس التى يمكن الاحتكام إليها فى اختيار وانتقاء العناصر المتدربة للالتحاق بالتدريب المهنى.

أما الفصل السادس فلقد تناول "التعليم الفنى وسوق العمل" حيث ركز على ثلاث قضايا أساسية وهى :

- التحديات التي يواجهها النظام التعليمي
- الشكل المتوقع لسوق العمل في ظل هذه التحديات.
- أين نحن من هذا الشكل المتوقع لسوق العمل؟

ولخصت الدراسة التحديات التى يواجهها النظام التعليمى فى ثمانية تحديات ناقشتها بشىء من الإفاضة وهى : الانفجار السكانى - تحدى البيئة - تحدى النمو الاقتصادى - تحدى ثورة التكنولوجيا - تحدى العنف والتطرف - تحدى المنافسة الإقليمية والعالمية - تحدى الاحتكارات الدولية - التحدى الأخلاقى والتمسك بالقيم.

وللتعرف على الشكل المتوقع لسوق العمل فى ظل هذه التحديات ، توصلت الدراسة إلى أن سوق العمل فى ظل التطور التكنولوجى وثورة المعرفة يحتاج لأفراد مسلحين بالعلم والمعرفة، والقدرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة واستخدامها ، والقدرة على تقبل تغير شكل العمل وأساليب الإدارة والتنظيم، والقدرة على التعلم الذاتى والرغبة في التعليم المستمر، والقدرة على المساهمة فى تطوير التكنولوجيا، والقدرة على إنتاج المعرفة - والمرونة فى تغيير المهنة، وقوة إرادة وعزيمة .

وبدراسة تغير شكل العمالة فى الدول المتقدمة فيما بين عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٩٤ وجد أن هناك انخفاضا فى نسب العمالة بقطاع الزراعة، وصل إلى ٧٧٪ بفرنسا، ٧١٪ بألمانيا، ٧٧٪ باليابان، ٦٣٪ بالولايات المتحدة، كما انخفضت نسب العمالة بقطاع الصناعة بنسبة ٢٠٪ بفرنسا، ٢١٪ بألمانيا، ١٨٪ بالولايات المتحدة الأمريكية، بينما ارتفعت نسبة العمالة بقطاع الصناعة فى اليابان بنسبة ١٩٪، أما قطاع الخدمات فلقد ارتفعت نسب العمالة فيه بنسبة ٥٨٪ فى فرنسا، ٥٣٪ فى ألمانيا، ٤٣٪ فى اليابان، ٢٪ فى الولايات المتحدة ، وبناء على ما سبق ، ومن المقدمات الحادثة فى مصر أصبح من المتوقع حدوث زيادة فى المستقبل القريب فى نسب العاملين فى مصر فى قطاع الصناعة وارتفاع فى نسبة العمالة بقطاع الخدمات . وتوصلت الدراسة بناء على ما سبق لما يجب أن تتميز به استراتيجية التعليم الفنى بنوعياته الثلاث ، صناعى وزراعى وتجارى حتى يتمكن هذا التعليم من تلبية احتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات من العمالة اللازمة والتي يحتاجها السوق من الشعب والتخصصات المستحدثة.

أما الفصل الأخير فلقد تناول جانبا مهملاً من التعليم الفني لم يتعرض لدراسته المتخصصون بدرجة كبيرة ألا وهو " التعليم الفنى الثانوى للتمريض " ولقد حاولت الدراسة فى هذا الفصل توضيح أهمية دور الممرضة فى المجتمع ، وتحديد احتياجاتها ، ثم تعرضت بعد ذلك لدراسة بعض المشكلات الخاصة بالمناهج التعليمية حتى تستطيع القيام بمسئولياتها ، وتوضيح متطلبات تطوير التعليم الثانوى الفني للتمريض، والتعريف ببعض المشكلات التى تعوق أداء الممرضة.

وتناولت الدراسة بعد ذلك واقع التعليم الفنى للمدارس الثانوية للتمريض وتوصلت لما يأتى :

- هناك تطور ملموس فى التعليم الثانوى الفنى للتمريض يظهر فى زيادة أعداد المدارس وأعداد الخريجين والخريجات.

- هناك قصور فى أعداد هيئة التدريس المؤهلين تأهيلاً عاليا ، حيث إن أغلب من يشغلن منصب الناظرة من الحاصلات على مؤهل طرق التدريس أو دبلوم تخصص بينما الحاصلات على بكالوريوس التمريض العالى نسبتهن قليلة ، ونفس الصورة نجدها فى أعداد المدرسات غير المؤهلات تأهيلاً عاليا.

- هناك قصور شديد فى إتاحة أو توفر البيانات سواء كانت كمية أو كيفية عن ذلك القطاع من التعليم الفنى، فمثلاً الكتاب الإحصائى السنوى لا توجد به أية بيانات سواء فى الجزء الخاص بوزارة الصحة والسكان أو الجزء الخاص بالتربية والتعليم بالرغم من توفر البيانات الخاصة بباقى قطاعات التعليم الفنية الأخرى.